

العادة: علم الاقتصاد شهادة الثانوية العامة فرع الاجتماع والاقتصاد نموذج رقم 3 المدة : ثلاث ساعات	الهيئة الأكاديمية المشتركة قسم الاجتماع والاقتصاد	 المركز اللبناني للبحوث والأبحاث
--	--	--

نموذج مسابقة (يراعي تعليق الدروس والتوصيف المعدل للعام الدراسي 2016 – 2017 وحتى صدور المناهج المطورة)

المجموعة الإلزامية: استعمال مفاهيم وتقنيات اقتصادية (8 علامات)

1- إملأ الجدول التالي: (1.5 علامة)

المبدأ (في النظام الليبرالي الكلاسيكي)	نتيجة إيجابية	نتيجة سلبية	إجراء (في النظام النيو ليبرالي) لمعالجة النتيجة السلبية
		هروب الرساميل	
			ضريبة مباشرة تصاعديّة

2- علّل كلاً من العبارات التالية: (1.5 علامة)

1.2- في مرحلة الكساد يتراجع التضخم المالي.

2.2- إن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة.

3.2- تعتمد الدولة لحل مشكلة التضخم المالي سياسة موازناتية تقشفية.

3 – في بداية عام 2010 تسلم السيد فادي منصب مدير عام شركة كابكو للتجارة العامة ش.م.ل. اعتمد السيد فادي منذ تسلمه مبدأ تنمية روح العمل الجماعي. وفي نهاية العام قدم المدير المالي في المؤسسة تقريراً للسيد فادي يظهر فيه زيادة الأرباح في الشركة بنسبة 27% مقارنة بالسنة السابقة. بيّن بشكل تسلسلي العلاقة بين مبدأ تنمية روح العمل الجماعي وزيادة أرباح مؤسسة كابكو. (علامة واحدة)

4- يبلغ دخل فرد 4.000.000 ليرة لبنانية، يميل إلى أن يخصص 75% منه للاستهلاك.

1.4- احتسب الميل الوسطي للادخار لديه. (0.5 علامة)

2.4- زاد دخله بنسبة 15%، فخصص 50% من هذه الزيادة للادخار. احتسب الميل الحدي للاستهلاك. (0.5 علامة)

3.4- احتسب مرونة الطلب على الاستهلاك بالنسبة إلى الدخل. حلّ النتيجة (علامة واحدة)

5- إنسخ الجدول التالي على ورقة الاجابة، واملأ المربعات الفارغة، إذا علمت أن سعر السوق هو $س = 0.025 + 0.75$ (علامتان)

كمية الإنتاج	الكلفة الكلية	الكلفة الحدية	سعر السوق	املأ خانات هذا العمود بأحد التعابير المناسبة التالية: خسارة، ربح بحده الأقصى، ربح أدنى من حده الأقصى
20	75	-	-	
70	200			
100	390			
130	500			
175	740			

اختر واحدة من المجموعتين الآتيتين:

المجموعة الاختيارية الأولى: تحليل مستندات اقتصادية (12 علامة)

مستند رقم (1):

بعد وتيرة النمو المرتفعة التي شهدتها الاقتصاد اللبناني على مدى أربع سنوات متتالية في الفترة ما بين الأعوام 2007-2010، وبعد التحذيرات التي واجهها على أكثر من صعيد داخلي وخارجي عام 2011، لم يستعد الاقتصاد اللبناني في النصف الأول من العام 2012 زخمه، وأظهرت معظم المؤشرات الاقتصادية تباطؤاً أو تراجعاً في نسب التحسن. ومن المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي في لبنان إلى ما دون 2% سنة 2012 مقارنةً مع

نسبة نمو 3.5 % كانت متوقعة سابقاً لهذه الفترة. هذا الانخفاض في تقديرات النمو سببه التحديات التي واجهها الاقتصاد اللبناني عام 2011 وصولاً الى منتصف 2012.

هذه التحديات منها ما هو داخلي ومرتبب أساساً بالتجاذبات السياسية وحالة المراوحة التي حالت دون الشروع في عملية الإصلاح المالي والاداري، ومنها ما هو اقليمي كتأثير الاضطرابات الأمنية والسياسية في العديد من الدول العربية على الأوضاع الاقتصادية وعلى حركة الاستثمار، وغيرها دولي على وقع الأزمة المالية في عدد من الدول الأوروبية، إضافة الى ارتفاع أسعار النفط العالمية.

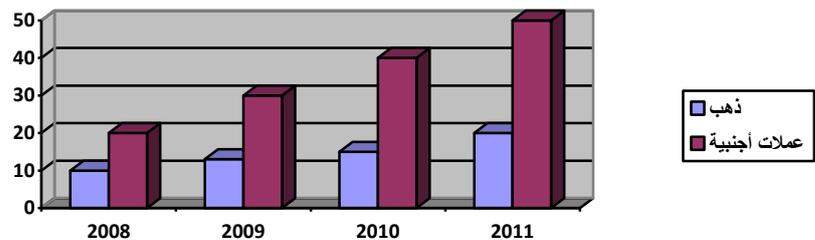
مستند رقم (2):

(...) أما السياسات العامة التي ترفع من المخاطر في الموازنة العامة، فهي أكثر تأثيراً من الصدمات الخارجية ومن تداعيات الأزمة السورية. فالتعديل الأخير في سلسلة الرتب والرواتب لموظفي القطاع العام سيكلف الخزينة ما بين 1 مليار دولار سنوياً و 1,5 مليار سنوياً، أي ما يعادل نصف عجز الموازنة في العام 2011. كذلك فإن مشروع موازنة عام 2013 يتضمّن زيادة 25 % على النفقات، ويتضمّن ضرائب جديدة لتغطية الزيادة في الانفاق بغية إبقاء العجز عند 3,5 مليارات دولار. لذا من المتوقع أن يتخطى عجز الموازنة العامة 7.5 % من الناتج المحلي الاجمالي في 2012 مقارنة مع 6.2 % من الناتج المحلي الاجمالي عام 2011.

غير أن لبنان يحتاج أكثر من أي وقت مضى الى الاستثمارات العامة، من البنى التحتية مثل الكهرباء والاتصالات والنقل، الى الانفاق الاجتماعي وفي مقدمته التغطية الصحية الشاملة لجميع اللبنانيين. فاستثمارات العامة تأثير مهم على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي ورفع مستوى رفاهية المجتمع، ناهيك عن مساهمتها في النمو الاقتصادي.

(...) غير أن أصعب ما يمكن تبريره هو تجاهل القرار الاقتصادي كما العمل التشريعي، لضرورة ترفيع القدرة التنافسية لمناخ الاستثمار ولضرورة إحداث مكاسب دائمة في إنتاجية كل قطاعات الأعمال، وهما شرطان لتبديد الارتدادات الاقتصادية لعواصف المنطقة.

مستند رقم (3): الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان (مليار ليرة)



مستند رقم (4): اكتتاب المصارف التجارية بسندات الخزينة لدى مصرف لبنان

مليار ليرة	2011	2010	2009	2008
اكتتاب المصارف التجارية في سندات الخزينة	15.835	12.912	10.043	8.419
النسبة %	% 32.5	% 26.9	% 22.5	% 21.8

مصدر المستندات: التقرير الاقتصادي عام 2011 – غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان.

بالعودة إلى المستندات أعلاه أجب عن الأسئلة التالية:

- 1-1- بالعودة الى المقطع الأول من المستند رقم (1)، حدّد مرحلة الدورة الاقتصادية المتوقعة للبنان لعام 2012. برّر إجابتك بدلالة مستخرجة من المستند. (علامة واحدة)
- 2-1- استخرج التحديات التي واجهها الاقتصاد اللبناني عام 2011 وصولاً الى منتصف 2012. (0.75 علامة)
- 3-1- اشرح انعكاس التحديات الداخلية على مرحلة الدورة الاقتصادية المتوقعة للبنان لعام 2012. (0.75 علامة)

2- استنتج من المستند رقم (2) إجراء حكومي ضمن سياسة الدخل، ثم أذكر نتيجة ايجابية لهذا الاجراء على الصعيد الاجتماعي وأخرى سلبية على الصعيد المالي. (علامة واحدة)

3- 1.3- استخرج المشكلة المالية التي يشير اليها المستند رقم (2). (0.5 علامة)

2.3- ورد في المستند رقم (2): " كذلك فإن مشروع موازنة عام 2013 ... يتضمّن ضرائب جديدة لتغطية الزيادة في الانفاق"، قيم هذا الاقتراح. (علامة واحدة)

4- استنتج من المستند رقم (2) مؤشرًا صحيًا تسعى الدولة الى تحسينه، أذكر النتيجة الاقتصادية المرجوة من ذلك . (علامة واحدة)

5- 1.5- أذكر نتيجة التغيّر الحاصل في معطيات المستند رقم (3). (0.5 علامة)

2.5- اشرح كيف يمكن أن تساهم النتيجة المذكورة في السؤال 1.5 بالحدّ من تداعيات التحدّي الاقليمي الوارد في المستند رقم (1). (0.5 علامة)

6- 1.6- بحسب معطيات المستند رقم (4)، استنتج التغيّر الحاصل في نسبة اكتتاب سندات الخزينة لدى مصرف لبنان. برّر إجابتك. (0.5 علامة)

2.6- اشرح تأثير هذا التغيّر على الوضع الاقتصادي المشار إليه في المستند (1). (0.5 علامة)

7- تشير المستندات أعلاه الى عدّة تحديات داخلية وإقليمية ودولية أدت الى تفاقم المشاكل الاقتصادية والمالية في لبنان.

أكتب نصاً تعرض فيه هذه المشاكل، مقترحاً:

- سياسة مناسبة لحل المشكلة الاقتصادية الأساسية المطروحة، ذاكرًا وسيلتين ضمنها، وشارحًا انعكاس هاتين السيلتين على تحقيق الهدف المرجو.

- سياسة بنوية لمعالجة المشكلة المالية، ذاكرًا وسيلتين ضمنها و رابطاً بين هاتين السيلتين وحل المشكلة المطروحة. (4 علامات).

المجموعة الاختيارية الثانية: معالجة موضوع اقتصادي (12 علامة)

مستند:

وقف الأستاذ سمير الناظر العام في المدرسة يتأمل ويفكر: " لقد حققت المدرسة تقدّمًا نوعيًا في مستواها الأكاديمي، ومعدلات النجاح في ازدياد مستمر". لكن ما يزعج الأستاذ سمير هو مدير المدرسة القابع في غرفته وراء مكتبه منغمًا في تحديد العلاقات بين المنسّقين والأساتذة وبين الأساتذة والنظار وبين النظار ببعضهم البعض. وقليلًا ما يلتقي بالأساتذة والموظفين والعاملين في المدرسة. لقد أثار هذا الواقع الناظر سمير فأرسل تقريرًا الى صاحب المدرسة يشرح له هذا الوضع. وبالفعل استجاب صاحب المدرسة لطلب الأستاذ سمير وقام بتعيين مدير جديد للمدرسة.

وبعد مرور عام على تعيين المدير الجديد، وقف الأستاذ سمير مرة أخرى يتأمل ويفكر:

" عجيب، بالرغم ممّا يبذله هذا المدير من نشاط وجهد وحركة في المدرسة، فإن مستواها يتدنّى وتراجع معدلات النجاح... فالمدير نادرًا ما يدخل الى مكتبه ويتدخل في كل شاردة وواردة إلا أنه لا جدوى ... غريب."

مرتكزًا على معلوماتك وعلى معطيات المستند عالج هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية:

- حدّد المشكلة المطروحة في المستند.

- اشرح أهم مبادئ الوظيفة الادارية التي يطرحها المستند.

- حدّد الاطار الذي يتم من خلاله ممارسة مختلف أوجه النشاط والسلطات داخل أي مؤسسة.

- أذكر أهم المعايير للحكم على فاعلية هذه الوظيفة.

المادة: علم الاقتصاد شهادة الثانوية العامة فرع الاجتماع والاقتصاد نموذج رقم 3 المدة : ثلاث ساعات	المركز التربوي للبحوث والانماء الهيئة الأكاديمية المشتركة قسم الاجتماع والاقتصاد "دليلنا الى الامتحانات الرسمية"	 المركز التربوي للبحوث والانماء
---	---	--

أسس التصحيح (تراعي تعليق الدروس والتوصيف المعدل للعام الدراسي 2016 – 2017 وحتى صدور المناهج المطورة)

المجموعة الالزامية: استعمال مفاهيم وتقنيات واقتصادية (8 علامات)

1- إملأ الجدول التالي: (1.5 علامة)

المبدأ (في النظام الليبرالي الكلاسيكي)	نتيجة إيجابية	نتيجة سلبية	إجراء لمعالجة النتيجة السلبية
حرية تنقل الرساميل	جذب الرساميل / زيادة الاستثمارات	هروب الرساميل	وضع سقف لمعدل خروج الرساميل من البلد في حال الأزمات
شرعية الربح	زيادة الاستثمار	تفاوت اجتماعي	ضريبة مباشرة تصاعديّة

2- علّل كلاً من العبارات التالية: (1.5 علامة)

1.1- في مرحلة الكساد تبادر بعض المنشآت الاقتصادية الى تخفيض أسعارها لتصرف فائض مخزونها من السلع الغير مباعه فيتراجع التضخم المالي . (0.5 علامة).

2.2- إن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية يؤدي الى ازدياد أسعار السلع الأجنبية المستوردة بالعملة الوطنية فتتخفف القدرة التنافسية للسلع المستوردة على منافسة السلع المنتجة محلياً فيزداد الطلب على السلع المحلية فتزداد الاستثمارات مما يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة مما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة. (0.5 علامة).

3.2- تعتمد الدولة " سياسة مالية أو موازناتية تشفوية " تقضي باستخدام الوسيّلتين الأتيتيين: تخفيض النفقات العامة، ورفع معدلات الضرائب المباشرة وذلك بهدف إمتصاص فائض السيولة المسبب لزيادة الطلب على الإستهلاك فينخفض الطلب على الإستهلاك بالنسبة للعرض فتتخفف الأسعار وينخفض معدل التضخم المالي. (0.5 علامة).

3 – تنمية روح العمل الجماعي ← زيادة الانتاجية ← زيادة القدرة التنافسية لشركة كابكو (0.5 علامة) ← زيادة الطلب على منتجات شركة كابكو
← زيادة المبيعات ← زيادة الأرباح (0.5 علامة).

4- يبلغ دخل فرد 4.000.000 ليرة لبنانية،

1.4- يميل إلى أن يخصص 75% منه للإستهلاك ← الميل الوسطي للإستهلاك = 0.75

الميل الوسطي للادخار = 1 – الميل الوسطي للإستهلاك = 1 – 0.75 = 0.25 (0.5 علامة)

2.4- زاد دخله بنسبة 15%، فخصص 50% من هذه الزيادة للادخار ← الميل الحدّي للادخار = 0.5

الميل الحدّي للادخار = 1 – الميل الحدّي للإستهلاك

الميل الحدّي للإستهلاك = 1 – الميل الحدّي للادخار = 1 – 0.5 = 0.5 (0.5 علامة)

3.4- م ط / د = $\frac{\Delta \text{ط}}{\Delta \text{د}}$ = الميل الحدّي للإستهلاك : الميل الوسطي للإستهلاك = 0.5 : 0.75 = 0.66 (0.5 علامة).

ط
د

النتيجة: 0.66 أصغر من واحد ← المستهلك يميل الى استهلاك سلع أساسية. (0.5 علامة).

5- إنسخ الجدول التالي على ورقة الاجابة، واملأ المربعات الفارغة، إذا علمت أن سعر السوق هو $0.025 + 0.75$ (علامتان)

كمية الانتاج	تغيّر الانتاج	الكلفة الكلية	تغيّر ك ك	الكلفة الحدية	سعر السوق	املأ خانات هذا العمود بأحد التعابير المناسبة التالية: خسارة، ربح بحدّه الأقصى، ربح أدنى من حدّه الأقصى
20	-	75	-	-	-	-
70	50	200	125	2.5	2.5	ك ح = س ← ربح بحدّه الأقصى
100	30	390	190	6.33	3.25	ك ح < س ← خسارة
130	30	500	110	3.66	4	ك ح > س ← ربح أدنى من حدّه الأقصى
175	45	740	240	5.33	5.12	ك ح < س ← خسارة

0.25 علامة لكل من تغيّر الانتاج – تغيّر ك ك – ك ح – س

المجموعة الاختيارية الأولى: تحليل مستندات إقتصادية (12 علامة)

- 1-1-1- مرحلة الأزمة الاقتصادية – إنكماش إقتصادي. (0.5 علامة)، الدلالة: ومن المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي في لبنان إلى ما دون 2 % سنة 2012 مقارنةً مع نسبة نمو 3.5 % كانت متوقعة سابقاً لهذه الفترة. (0.5 علامة)
- 2.1 - منها ما هو داخلي ومرتبب أساساً بالتجاذبات السياسية وحالة المراوحة التي حالت دون الشروع في عملية الإصلاح المالي والاداري، - منها ما هو اقليمي كتأثير الاضطرابات الأمنية والسياسية في العديد من الدول العربية على الأوضاع الاقتصادية وعلى حركة الاستثمار، - غيرها دولي على وقع الأزمة المالية في عدد من الدول الأوروبية، إضافة الى ارتفاع أسعار النفط العالمية. (0.75 علامة)
- 3.1 - التحديات الداخلية: التجاذبات السياسية وحالة المراوحة... ← أزمات سياسية ← حجم الرساميل المتدفقة من الدول العربية على شكل استثمارات ← ↓ الاستثمار ← ↓ الإنتاج ← ↓ النمو الإقتصادي. (0.75 علامة)
- 2- الاجراء: زيادة الرواتب والاجور. (0.5 علامة)، نتيجة ايجابية على الصعيد الاجتماعي: زيادة القدرة الشرائية. (0.25 علامة) نتيجة سلبية على الصعيد المالي: زيادة النفقات العامة. (0.25 علامة)
- 3- 1.3- عجز في الموازنة العامة. (0.5 علامة).
- 2.3 - نتيجة إيجابية: تخفيض العجز في موازنة الدولة. (0.5 علامة)
نتيجة سلبية: ↓ القدرة الشرائية ← ↓ الطلب على الإستهلاك / ↑ كلفة الإنتاج ← ↓ القدرة التنافسية. (0.5 علامة).
- 4- المؤشر الصحي: نسبة المضمونين صحياً / النفقات العامة على الصحة. (0.5 علامة). النتيجة الاقتصادية: زيادة الانتاجية. (0.5 علامة).
- 5- 1.5- تعزيز الاحتياط الوطني من الذهب والعملات الصعبة. (0.5 علامة)
- 2.5- تعزيز الاحتياط الوطني من العملات الصعبة ← زيادة قدرة المصرف المركزي على تلبية الطلب على التحويلات من العملة الوطنية الى العملات الاجنبية بسبب التحدي الاقليمي المتمثل بتأثير الاضطرابات الأمنية والسياسية في العديد من الدول العربية على الأوضاع الاقتصادية وعلى حركة الاستثمار الذي قد يؤدي الى تهديد السلم الأهلي وهروب الرساميل وبالتالي الحد من تداعيات هذا التحدي. (0.5 علامة)
- 6- 1.6- زيادة نسبة الاكتتاب بسندات الخزينة لدى مصرف لبنان من قبل المصارف التجارية. (0.25 علامة). التبرير: ارتفاع النسب من 21.8 % عام 2008 الى 32.5 % عام 2011. (0.25 علامة)
- 2.6- زيادة نسبة الاكتتاب بسندات الخزينة أي اقدم المصارف على شراء سندات الخزينة بدلاً من اعطاء القروض المعدة للاستثمار ← ↓ السيولة لدى المنشآت الاقتصادية ← ↓ الاستثمارات ← ↓ الإنتاج ← ↓ النمو الاقتصادي. (0.5 علامة)
- 7- المشاكل المطروحة في المستندات: انخفاض معدل النمو الاقتصادي، بسبب عدة تحديات منها التجاذبات السياسية، الاضطرابات الامنية والسياسية في معظم الدول العربية، الأزمة المالية في عدد من الدول الأوروبية، ارتفاع أسعار النفط العالمية. العجز في الموازنة العامة،

المشكلة	السياسة	الاجراء	الربط
انخفاض النمو	سياسة النهوض الاقتصادي عبر تعزيز القدرة التنافسية للعرض (0.5 علامة)	- انخفاض معدلات الفائدة على القروض المعدة للاستثمار - توفير السوق التنافسية (0.5 علامة)	... ← تخفيض كلفة الإنتاج + زيادة الانتاجية ← زيادة القدرة التنافسية ← زيادة الطلب على الإستهلاك ← زيادة الاستثمارات ← زيادة الإنتاج ← زيادة النمو الاقتصادي (علامة)
عجز في الموازنة العامة	الخصخصة (0.5 علامة)	- BOO - BOT (0.5 علامة)	ان تطبيق BOO و BOT يؤدي الى زيادة الإيرادات المالية للدولة في المنشآت التي تم خصصتها ومن ناحية اخرى تحفّض الدولة الكثير من النفقات المالية التي كانت تتحمّلها وهكذا تزداد الإيرادات العامة مقابل تخفيض النفقات العامة مما يؤدي الى تخفيض عجز الموازنة العامة (علامة)

المجموعة الاختيارية الثانية: معالجة موضوع إقتصادي (12 علامة)

1- المقدمة: (3 علامات) (علامة للمنهجية وعلامتان للمضمون).

- **للمنهجية:** ينال الطالب العلامة الكاملة على المنهجية عند ذكره الإشكالية والنقاط الأساسية التي سيعالجها في المضمون.

- **للمضمون:** (علامتان).

يمكن للمتعلم إبراز أهمية التنظيم:

- تحقيق الاستخدام الأمثل لعوامل الانتاج.

- يقلل من التعارض.

- يحقق التنسيق بين مختلف الجهود الفردية والجماعية.

- **الإشكالية:** (0.5 علامة)

مثال: هل نجاح المدرسة يرتكز على متابعة كل الأمور التفصيلية أم على تقسيم العمل وشروط أخرى ذات طابع تنظيمي؟

2- صلب الموضوع: (7 علامات) (علامة للمنهجية و6 علامات للمضمون)

- **للمنهجية:** مراعاة تسلسل الأفكار وفق الخطوات المطروحة في المقدمة وربط الفقرات بجملة انتقالية. (علامة واحدة)

- **للمضمون:** (6 علامات)

1- عرض المشكلة: ذكر المشكلة مع تحليلها (التنظيم يسمح بتوجيه كافة الجهود لتحقيق الأهداف المشتركة) (علامة واحدة)

2- مبادئ التنظيم (علامتان ونصف) (يكفي ذكر 5 عناصر فقط مع شرحها)

ليكون التنظيم المعدّ للمنشأة فاعلاً، هناك مجموعة مبادئ، منها:

- وحدة الهدف.

- التكافؤ بين السلطة والمسؤولية.

- مبدأ التخصص وتقسيم العمل.

- وحدة الأمر.

- مبدأ التجانس والتوافق.

- نطاق الاشراف.

3- معايير التنظيم الفاعل: (علامتان ونصف) (يكفي ذكر 5 عناصر فقط مع شرحها)

- وضوح السلطات والمسؤوليات.

- أن تكون السلطة والمسؤولية متكافئتين.

- المساعدة على تحقيق الهدف الذي من أجله وجدت المؤسسة.

- أن يكون التنظيم ملائماً للأفراد ومحققاً لاحتياجاتهم.

- وضوح العلاقات.

- إنسياب العمل الإداري وتدفعه.

- تلافي التعقيدات والتقليل من الشكليات.

- تفويض السلطات.

3- الخاتمة: (علامتان)

- **للمنهجية:** الإجابة عن الإشكالية – النتيجة. (نصف علامة)

- **المضمون:**

- ذكر حل للمشكلة (تطبيق وظيفة التنظيم بأسلوب علمي وفقاً لمعايير تثبت فاعلية هذه الوظيفة).

- تلخيص الأفكار التي وردت في صلب الموضوع، المقدمة وتجييب عن الإشكالية. (علامة ونصف)